

# تعمير العلوم

للكاتبة عائشة عبد الرحمن  
( بنت الشاطي )  
استاذة كرسي اللغة العربية وآدابها  
( جامعة عين شمس )

الثاني والثالث للهجرة ، تراث العلوم والفكر ، ومنه الطب والهندسة والفلك والرياضيات والفلسفة ، كما استقرى تراث علماء العرب في عصر النهضة الاسلامية ، وقد كتبوا مباحثهم ومؤلفاتهم بالعربية ، من امثال ابن الهيثم والخوارزمي والبيروني وابن سينا والكندي وابن رشد وابن النفيس وابن البيطار وابن ماجد ، الى آخر ثبت الاعلام الذين اثروا المكتبة العلمية بذخائر مؤلفاتهم العربية .

غير ان المشكلة في رايسى ذات ابعاد تبدو بها معقدة صعبة :

فهناك من ناحية ؛

مشكلة المعجم العربي ، ومدى صلاحيته لاداء العلوم الحديثة بكل دقتها . فمعاجمنا تحشد الدلالات المختلفة والمعاني المتعددة في المادة اللغوية الواحدة ، دون تنسيق دلالي يميز الاستعمالات الحسية او المعنوية المجازية او الاصطلاحية ، ويلمح المحظ الذي سوغ انتقال اللفظ من دلالة الى اخرى .

ومعاجمنا لا تلتفت الى فروق الدلالات بين الالفاظ المقول بترادفها ، مما يجعل مسألة تعريب العلوم باللغة المشقة والتعقيد ، اذ نواجه مسائل علمية ومصطلحات فنية دقيقة لا يمكن ان يتوارد عليها لفظان ، مهما يقل قائلون بترادفها .

وهناك ايضا من ابعاد المشكلة :

اضع في التقدير ان قضية تعريب العلوم وتدريسها باللغة العربية محصورة في نطاق التعليم الجامعي والعالي ، والبحوث العلمية ، دون مراحل التعليم المتوسط والثانوية التي لا مجال للظن بوجود مشكلة فيها حول تدريس العلوم بالعربية ، بعد ان مارست اكثر اقطار الوطن العربي تدريس العلوم باللغة العربية في المراحل قبل الجامعة .

ويمكن ان نستبعد كذلك من التعليم العالي ، كل المواد النظرية والعلوم الانسانية ، حيث لا نواجه اي صعوبة في تدريسها باللغة العربية على اعلى مستوى .

وتبقى العلوم الطبيعية والرياضيات والطب والصيدلة وامثالها ، وفيها تختلف الآراء وتتعدد وجهات النظر ، حول امكان تدريسها باللغة العربية .

والمشكلة في رايسى لا يمكن النظر فيها من ناحية اللغة فحسب ، وانما ينبغي ان ندرك المشكلة بكل ابعادها :

فمن ناحية اللغة ، لا نستطيع ان اقر عجز العربية عن اداء كل العلوم المختلفة ، على اعلى مستوى ، وطبقا لاحدث مناهج الدرس والتعليم .

ولست في هذا الموقف متأثرة بعصبية قومية او ثقافية ، ولا انا مدفوعة اليه بحكم تخصصي في الدراسات العربية ، وانما اخضع للواقع التاريخي الذي شهد طاقة العربية على استيعاب كل العلوم والثقافات في حركة الترجمة المشهورة ، التي عربت في القرنين

(1) أشخاص العلماء الذين ينهضون بمسبب التعريب : فعلماء اللغة ليسوا أهل اختصاص بالعلوم التجريبية التي نحتاج الى تعريبها ، علماء الطب او الهندسة او الكيمياء .. ليسوا غالباً من نيل الفقه والدراية بأسرار اللغة العربية . و انما التنادرة منهم التي تستطيع ان تنهض بمسبب التعريب . قد تشغلها شواغل البحث والدرس في مجال تخصصها ، عن التجرد للتعريب .

(2) الاساتذة والمدرسون الذين يقومون بتدريس هذه العلوم في الجامعات والمعاهد العليا : فالجمهرة الغالبة منهم قد تلقوا دراساتهم العلمية في معاهد وجامعات اجنبية ، وتمكنوا من مواد تخصصهم باللغة التي تلقى بها كل منهم دراسته العلمية . وقد انقطعت صاتهم باللغة العربية ، دراسة ، من بدء المرحلة الجامعية بحيث يشق على اكثرهم ان يقرأ المادة العلمية مترجمة الى العربية ، فضلا عن قدرته على تدريسها بهذه اللغة التي يغيب عنه فقه اساليبها في الاداء والتعبير ؛ وتتدخل ثنائية اللغة في هذا الموقف فتزيده صعوبة ، حيث يمارس كل هؤلاء الاساتذة والمعلمين حياتهم اللغوية باللهاجات العامة الدارجة ، واكثر قراءاتهم في العربية تكاد تنحصر في الصحافة بلفتها السهلة ، والكتب العامة ذات الاساليب البسيطة اليسرة .

اما المصطلحات العلمية ، ففي رأي انها تواجه :

- اختلاف المصطلح العلمي الواحد بين قطر عربي وآخر .

- تزمت اكثر المعربين وتحرجهم من نقل مصطلح شاع لفظه الاجنبي وذاع ، ليضعوا بديلا له لفظا غربيا من معجم العربية الذي يجب ان ينمو مع ازدياد حاجات العصر ، ويساير تطور الزمن .

\* \* \*

وفي رأي ان المشكلة تحتاج الى عقد حلقة دراسية جامعة ، يشترك فيها فقهاء اللغة واساتذة العلوم على مستوى الوطن العربي ، لدرس ابعاد المشكلة والنظر في ايجاد حلول حاسمة لمسألة المعاجم اللغوية وموقف العلماء وموقف الاساتذة بالكليات العلمية ومشكلات حياتنا اللغوية .

واذكر ان منظمة اليونسكو دعت الى مؤتمر محدود من الخبراء ، عام 1951 ، لدراسة عالية عن التعليم باللغات القومية والمحلية ، وكان من الموضوعات المعروضة للبحث « حركة تجديد اللغة العربية للتعبير عن حاجات الحياة الحديثة ، وللتعليم العالي » وها نحن اولاء لا نزال نواجه القضية نفسها بعد سبعة عشر عاما من مؤتمر اليونسكو ، واطن ان بحثها في حلقة علمية متخصصة ، على نطاق الوطن العربي ، اجدى من بحثها فرعيا في مؤتمر دولي .

والمكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط ، مرجو لان يدعو الى هذه الحلقة وبهية الظروف لنجاحها ، ثم متابعة تنفيذ توصياتها ، حتى لا يكون مصيرها كمصير توصيات مؤتمر توحيد المصطلحات العلمية الذي عقد في الجزائر سنة 1964 ، ثم طويت في منقطة الظل .